الثوار الذين يستحقون الدعم : «حركة حزم» في سوريا

جيفري وايت

في منتصف نيسان/أبريل، بدأت تظهر مقاطع فيديو على شبكة الإنترنت تُظهر وحدة الثوار السورية «حركة حزم» وهي تستخدم صواريخ أمريكية موجهة مضادة للدبابات في محافظة إدلب. ويشير استخدام هذه الصواريخ التي تعرف بالمصطلح «تاو»، «التي يتم إطلاقها عن طريق أنبوب وتعقبها ضوئيا وتوجيهها سلكيا» إلى أن الولايات المتحدة و/أو أحد حلفائها المجهزين بنظم صواريخ «تاو» قد قدّم معونات فتاكة لتلك الجماعة. وقد ظهرت مقاطع فيديو لحركتين أخريين مسلحتين بصواريخ «تاو»، لكن يبدو أن «حركة حزم» قد استلمت أغلب هذه الصواريخ، أو أنها على الأقل نشرت معظم مقاطع الفيديو التي تظهرها أثناء الاستخدام.

وتمتلك «حركة حزم» سمات عديدة تجعل منها مرشحاً جيداً للحصول على تلك المساعدات. فيبدو أن لها توجهات علمانية، كما أنها منظمة جيداً من وجهة نظر عسكرية، ولديها مخزون كبير من الأسلحة الثقيلة، وتعمل عبر منطقة هامة في سوريا، ولديها سجل قتالي حافل في الدخول في معارك ضد نظام بشار الأسد. وباختصار، يبدو أن الجماعة تقدم إجابة جزئية على الأقل لمسائل عالقة منذ فترة طويلة بشأن حركات الثوار التي ينبغي على واشنطن تسليحها.

الأيديولوجيا والقيادة والهيكل

تشكلت «حركة حزم» في كانون الثاني/يناير 2014 من خلال اندماج اثنين وعشرين وحدة ثورية منفصلة. ووفقا لوثائقها التأسيسية، فإنها «منظمة سياسية ثورية لها جناح عسكري...تعمل على إسقاط النظام في سوريا وتسعى لاستعادة الحرية والكرامة للشعب السوري». وهناك محتوى إسلامي محدود جدا في هذه الوثائق أو المنشورات المختلفة للجماعة على الإنترنت. وبشكل عام، يبدو أن الحركة أكثر اهتماما بحربها ضد النظام من اهتمامها بالاقتتال الداخلي الذي عانت منه المعارضة السياسية والعسكرية منذ فترة طويلة.

والقيادة العسكرية للحركة هي عبارة عن مزيج من ضباط جيش ومدنيين. ويقال إن قائدها العسكري هو الملازم عبد اللطيف عودة «المعروف كذلك باسم «أبو زيد»»، بينما رئيس مكتبها السياسي هو حمزة الشمالي «أبو هاشم «». ويبدو أن اثنين على الأقل من قادتها الثلاثة الذين تم ذكرهم يتمتعون بخبرة عسكرية. فقد ترأس أبو زيد سابقا «كتائب فاروق الشمال»، إحدى التشكيلات القتالية التي اندمجت لتشكل «حركة حزم».

ويبدو أن الجماعة منظمة جيداً من الناحية العسكرية، حيث لها قطاعين إقليميين محددين: القطاع الشمالي ويغطي محافظات حلب وإدلب وحماة، في حين أن القطاع الجنوبي مسؤول عن محافظات حمص وريف دمشق ومدينة دمشق ومحافظة درعا. ويشغل الملازم مرشد الخالد «أبو المعتصم» منصب قائد القطاع الشمالي، بينما قائد القطاع الجنوبي هو محمد الضحيك «أبو حاتم». ويقال إن كلاً منهما يضع خططاً في المنطقة الخاضعة لسيطرته ويتابع على الأرجح أمور القادة الفرعيين الذين يديرون محافظات معينة. ومنذ إنشائها حتى الآن، حققت الحركة سجلاً جيداً في المعارك التي وقعت في محافظات حلب وإدلب وحماة وحمص – التي هي من بين أهم مناطق القتال في البلاد. وقد ادعت أيضا بأن لها وجود في ريف دمشق ومدينة دمشق ودرعا، رغم أن هذا غير مؤكد.

ويبدو أن تشكيلات الجماعة تحمل بعض الدرجة من التخصص، حيث توجد قوات مُدرعة وخاصة بين فصائلها الأصلية الاثنين وعشرين وربما وحدة دفاع جوي كذلك. وعندما تشكلت الحركة في البداية، وافق كل فصيل مندمج على التخلي عن استخدام اسمه. ولدى «حركة حزم» الآن علامة مميزة خاصة بها؛ وهي عبارة عن سيف يحمل اسم الحركة.

ومن غير المعروف ما هو عدد المقاتلين في الجماعة، واستنادا إلى نطاق عملياتها، وعدد الوحدات المؤسسة، ومقاطع الفيديو المنشورة لعملياتها، يرجح أن لديها مئات الأفراد على الأقل، وربما عدة آلاف.

الأسلحة والقدرات

إن «حركة حزم» مجهزة بأسلحة ثقيلة بشكل جيد. وعلى افتراض أن هذه الأسلحة تملكها الحركة بشكل عام كما يُدّعى وليس الفصائل الفردية المكونة لها، فإنها تسمح للقادة بتركيز أسلحتهم الثقيلة وفق متطلبات المعركة وليس على أساس الفصيل «المالك» لها في الأساس. وفي الواقع، أظهرت مقاطع الفيديو حجم الترسانة التي تملكها الجماعة من الأنواع والأعداد الكبيرة للأسلحة الثقيلة التي تستخدمها في عملياتها الخاصة:

• عربات القتال المدرعة: تشمل هذه دبابات قتال رئيسية من طراز «تي–72» و «تي62–» و «تي55–» وعربات مشاة قتالية من نوع «بي أم بي1–» التي تستخدم في الأساس في مجال دعم المشاة وكقطع مدرعة متحركة. وأظهرت أغلب مقاطع الفيديو أنه تم استخدام عربة واحدة في وقت واحد.

• قطع المدفعية وقذائف الهاون: تشمل مدافع هاوتزر من طراز «دي30–» «قطر 122 مم»، ومدفعيات ميدانية من نوع «أم46–» «قطر 130 مم»، ومدافع هاون «قطر 82 مم و 122 مم» «تضم إصدارات مُعدلة»، وصواريخ «غراد» 122 مم، وصواريخ بدائية. ويتم استخدام قطع المدفعية الميدانية للعب دور مباشر؛ وعادة ما تظهر مقاطع الفيديو قطعة واحدة فقط. وتستخدم قذائف الهاون والصواريخ للعب دور غير مباشر في إطلاق النار، وغالباً في البطاريات.

• الأسلحة المضادة للدبابات: تشمل «آر بي جي– 7» «وربما «آر بي جي –29»» وبنادق عديمة الارتداد 73 و 106 مم وصواريخ موجهة من نوع «كونكور» و «ساغار» و «تاو». وتم استخدام هذه الأسلحة المضادة للدبابات بفعالية ضد قوات النظام وتحصيناته وعرباته.

الأسلحة المضادة للطائرات: تضم رشاشات ثقيلة من نوع «دوشكا» 12.7 و 14.5 مم، ومدافع مضادة للطائرات «زيد بي يو – 2» و «زيد يو23–» و «أس60–»، ومدافع ذاتية الدفع «زيد إس يو4–/23»، وربما نظام دفاع جوي محمول من نوع «أس إيه16–» «MANPADS». ويتم تثبيت معظم هذه المدافع المضادة للطائرات على شاحنات وتستخدم في إطلاق نيران أرضية، ويتم إطلاقها أحيانا من بطارية لتعزيز فرص الإصابة.

ومن الصعب تحديد حجم ترسانة «حركة حزم»، فقد تملك قطعة واحدة من بعض الأسلحة المذكورة أعلاه، مثل المدافع من نوع «زيد إس يو– 23/4» وقطع المدفعية الميدانية. وتذكر وثائقها ثلاثة مصادر للدعم العسكري وهي: دعم خارجي، وشراء، وغنائم من الجيش السوري. ومن المحتمل أن تكون الحركة قد استولت على معظم هذه الأسلحة الثقيلة من قوات النظام السوري أو حصلت عليها داخل سوريا وليس من خارجها.

وتتيح هذه الأسلحة مجتمعة، عند نشرها وتركيزها في ساحة المعركة، القدرة لـ «حركة حزم» على خوض معارك ضد قوات الأسد على نفس المستوى أو أفضل مما يسهم في تحسين قدراتها القتالية في العمليات، ويزيد من الضغط في حرب الاستنزاف ضد النظام. كما تعطي مزيدا من القدرة القتالية المحتملة للجماعة لمواجهة العناصر الإسلامية المتطرفة. وتعتبر هذه الأسلحة المتوفرة لدى «حركة حزم» مناسبة لنمط العمليات القتالية المتحركة التي تركز على تكبيد النظام أكبر الخسائر والأضرار بدلا من بسط النفوذ والسيطرة على الأرض.

وفي الواقع، يبدو أن «حركة حزم» تعتمد على الوحدات المتحركة من الناحية العملياتية والتكتيكية. فبالإضافة إلى سيطرتها على شاحنات وعربات نقل تابعة للجيش، تقوم الجماعة باستخدام عدد كبير من الشاحنات الصغيرة «بيك أب» وشاحنات النقل ذات المنصة المسطحة والحافلات الصغيرة وعربات من نوع «سيدان» لنقل المقاتلين والمعدات. وتم تعديل الكثير من هذه العربات التي تستخدم لأغراض مدنية للاستفادة منها كمنصات إطلاق للأسلحة. ولدى الحركة أيضا عدة ناقلات للمعدات الثقيلة للحفاظ على عرباتها المدرعة من البلى والتلف. وبهذه القدرة على التحرك، تستطيع الجماعة التأثير على كل من ساحة المعركة والوضع السياسي في عدد أكبر من المناطق وبسرعة أكبر.

الفعالية العسكرية

يبدو أن «حركة حزم» تتمتع بفعالية كقوة عسكرية. فقد أظهرت أنها قادرة على تحريك عناصرها وتركيز أسلحتها، كما أن مقاتليها غالبا ما يقومون بضرب أهدافهم مباشرة وليس بصورة عشوائية «دون تركيز» على غرار العديد من الفصائل الثورية التي تقوم بذلك. كما تظهر طواقم العربات المدرعة مهارات معقولة في قيادتها وإطلاق النار، حيث يتم قيادة قطع المدفعية من قبل طواقم تلقت قدراً من التدريب على التعامل مع هذه الأسلحة. وعندما يطلق المقاتلون القذائف المضادة للدبابات فإنها غالباً ما تصيب أهدافها على ما يبدو. كما أن سيطرة الحركة على مواقع تابعة للنظام تشير إلى وجود قدرة على التخطيط وتنسيق العمليات العسكرية. إن جميع هذه العوامل تشير إلى التجارب والخبرات العسكرية المتميزة التي تتمتع بها الجماعة، والتي من الممكن البناء عليها وجعلها أكثر فعالية.

ويبدو أن الحركة لديها سجل جيد في المواجهات مع النظام. وتتضمن هذه الانخراط في عمليات استنزاف يومية تهدف إلى إجهاد قوات النظام بدلا من تحقيق أهداف محددة. وتشمل هذه المعارك – التي تظل واحدة من أشكال القتال الرئيسية في الحرب – ضرب النقاط الحصينة للنظام وخطوط الاتصال والمنشآت. وقد شاركت الجماعة أيضا في الكثير من العمليات العسكرية الهجومية الأكثر دقة، لاسيما ضد نقاط النظام الحصينة. وتهدف هذه المواجهات الأخيرة إلى قتل جنود النظام والاستحواذ على أسلحة وذخيرة والاستيلاء – وإن كان بشكل مؤقت – على أراضي رئيسية. ومن الأمثلة على هذا النوع من العمليات، الهجوم الناجح الذي قامت به الحركة في شباط/فبراير بما يُعرف باسم «حاجز الدواجن» وهو موقع عسكري محصن جيدا تابع للنظام بالقرب من بلدة مورك في محافظة حماة. وتدعي الجماعة أنها شاركت مع قوات أخرى في هجمات واسعة النطاق في الأحياء الشمالية والغربية من مدينة حلب، وفي مناطق أخرى إلى الجنوب من تلك المدينة، وفي شمال ريف حماة، وشمال محافظة حمص.

وذكرت الحركة في إعلانها الأولي بأنها على استعداد لـ «التنسيق مع أي فصيل محارب يعمل على تحقيق نفس الأهداف». كما أن تركيزها الواضح على العمليات العسكرية ينبغي أن يسهل عملها مع جماعات معتدلة أخرى.

استحقاق الدعم العسكري الأمريكي

عند النظر في أمر منح مساعدات عسكرية أمريكية أو أخرى من قوات التحالف إلى أي فصيل ثوري سوري، فعندئذ ينبغي اختياره وفقا لمجموعة واسعة من المعايير العسكرية، فضلاً عن تلبيته للمعايير السياسية. وكما هو موضح أعلاه، يبدو أن لدى «حركة حزم» عدة معايير جيدة:

• الأيديولوجية: هي فصيل علماني / معتدل وليست جماعة جهادية / متطرفة.

• الهيكل والقوات: يبدو أن لديها أعدادا كبيرة من الوحدات التابعة، والعناصر المقاتلة، والأسلحة الثقيلة، الأمر الذي يمنحها ثقلاً لا غبار عليه على المستويين السياسي والعسكري.

• منطقة العمليات: كونها تعمل في مناطق شاسعة في شمال وغرب سوريا يوفر لها مساحة كبيرة للتأثير على النزاع ومساره.

• الكفاءة المهنية العسكرية: لديها أفراد يتمتعون ببعض الخبرة والتدريب العسكري ويعرفون كيف يستخدمون أسلحتهم.

• السجل القتالي: لدى الحركة سجل قتالي ناجح في العمليات العسكرية المختلفة، فهي ليست «وحدة قتالية على يوتيوب» تقوم باستغلال نشاطاتها على الإنترنت وليس في ساحة المعركة.

• التعاون: تعمل مع وحدات ثورية أخرى لأغراض عملياتية، مما يزيد من نفوذها العسكري والسياسي.

وفيما يتعلق بالمعايير الأخرى، ليس من الواضح بعد كيف يمكن تقييم الجماعة في النقاط التالية:

• القيادة والتحكم: تفتقد الكثير من تشكيلات الثوار السوريين هذه السمة، غير أنه يبدو أن «حركة حزم» قد أحرزت بعض التقدم في هذا الصدد، لكن الأمر لم يتضح بعد.

• الترابط: تفككت سريعاً العديد من تشكيلات الجماعات الثورية؛ يبقى أن نرى ما هي قوة «الحركة» وترابطها.

• الاستدامة: يبدو أن قدرة الحركة على الاستمرار في دعم نفسها جيدة حتى الآن، لكنها تحتاج إلى تأمين هذا الدعم مع مرور الوقت. ويعني ذلك استبدال الأسلحة المفقودة، وإصلاح الأسلحة والعربات، والحصول على الذخائر الحربية والإمدادات الأخرى الكافية.

• تجنيد المقاتلين: يجب أن تكون الحركة قادرة على تعويض الخسائر البشرية في المعارك بالإضافة إلى الخسائر الأخرى طوال فترة الحرب. وفي الوقت الراهن، من غير الواضح ما هي طبيعة وفاعلية جهود التجنيد؛ فالجماعات المسلحة تسليحا جيدا والممولة جيداً تميل إلى اجتذاب أكبر قدر من المجندين.

• أمن الأسلحة: إن استعداد الحركة وقدرتها على حماية الأسلحة والذخائر المقدمة من الخارج غير معروفة. وتشير تقارير وسائل الإعلام المختلفة أن الجماعة تلقت دفعة بسيطة من صواريخ «تاو» لاختبار قدرتها على استخدامها وحمايتها، كما تم اتخاذ بعض الضمانات الفنية والحسابية المناسبة لمنع انتقالها إلى تنظيمات أخرى.

الخاتمة

لا تشكل المعايير المذكورة أعلاه قواعد مطلقة – فالوحدات القتالية تكون دائما أكثر «أو أقل» من مجموع أجزائها، وفي حالة «حركة حزم»، تُعد الصورة الإجمالية هي الأكثر أهمية. ومن هذا المنظور الأوسع، يبدو أن الجماعة حققت بعض النجاحات في معالجة اثنين من التحديات الرئيسية التي لطالما عانت منها المعارضة السورية منذ فترة طويلة. أولا، لدى «حركة حزم» مفهوم قيادة وتحكم فعال، مما يسمح بتوحيد الجهود عبر قواتها. ثانيا، يبدو أن تركيزها منصب على مهمة دحر قوات النظام أو إنهاكها على الأقل وليس على الاقتتال الداخلي بين الثوار. وكما ذكر سابقا، ينبغي أن يساعد هذا التركيز على الأهداف العسكرية على إيجاد توافق في الآراء مع الجماعات الأخرى بسهولة أكبر.

وباختصار، يُظهر تقدم «حركة حزم» نموذجا للجماعة التي يمكن للولايات المتحدة وحلفائها دعمها بمساعدات عسكرية كبيرة تضم أسلحة فتاكة. كما تستوفي هذه الحركة العديد من المعايير السياسية والعسكرية الهامة، ويمكن تحديد تقييم الحركة مقارنة بالجماعات الأخرى من خلال التواصل معها وجمع معلومات استخباراتية عنها. ويبدو أن هذه العملية قد وصلت بالفعل إلى مراحل متقدمة مع هذه الجماعة، وربما مع فصائل ثورية أخرى أكثر علمانية/أقل إسلامية من أطياف المعارضة السورية. وعلاوة على توفير المزيد من الأسلحة، فإن برنامج المساعدة قد يعزز مهارات المقاتلين على المستوى الفردي فضلا عن مستوى الوحدات ككل، مما يجعلهم يشاركون بفاعلية أكثر في ساحة المعركة. كما أن الجهود الرامية إلى تعزيز القيادة والسيطرة ووضع أساس سليم للدعم اللوجيستي قد تؤتي بفوائد مماثلة.

وفي الوقت الحالي، يحقق نظام الأسد تقدما على أرض المعركة، وإن كان بسيطا، بينما تملك قوات الجماعات الإسلامية المتطرفة اليد العليا في الكثير من المناطق الواقعة تحت سيطرة الثوار. وهذا الوضع بوضوح لا يسهم في تحقيق ما ترغب فيه واشنطن. كما أن القوى المعتدلة والعلمانية المؤثرة لها أهمية في تحقيق نتائج فعلية – وبشكل مثالي، يمكنها المساعدة في دحر النظام، والسيطرة على الفصائل الإسلامية المتطرفة، وتحقيق الاستقرار في سوريا في مرحلة ما بعد الأسد بالشكل الذي لا يضر بمصالح الولايات المتحدة وحلفائها. ويمكن أن يسهم التطوير السريع للقدرات القتالية لقوات مثل «حركة حزم» في تحقيق هذه الغاية.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط»

من الظواهري إلى مالكوم إكس

مرد البقاعي

في حين كان محرك البحث غوغل يدير الاحتفال الإلكتروني في العالم بأسره باليوبيل الفضي للاختراع الذي فتح فضاء إلكترونيا غير متناه للعالم والذي أتى به العالم البريطاني، تيم بيرنرز لي، حين أطلق في منتصف مارس/آذار 1989 الشبكة العنكبوتية لتبادل المعلومات عبر الإنترنت، في الوقت ذاته كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يقوم بمنع بث محطات تلفزيونية أوكرانية عن المناطق المتحدثة بالروسية في شبه جزيرة القرم.

وهي خطوة استباقية لتمكين قبضته وتهيئة المناخ لفصل الإقليم عن أوكرانيا وضمه نهائيا إلى روسيا الاتحادية، هذا بينما يقدّر عدد القوات الموالية لروسيا التي انتشرت في شبه الجزيرة بنحو 18 ألف مقاتل من أجل إحكام سيطرة قيصر الكرملين الجديد عليها.

حرب باردة جديدة يعلنها بوتين، ومن الخاصرة الروسية هذه المرة، بعد أن أحكم قبضته الدولية من خلال هيمنته على الموقف في سوريا، سياسيا وعسكريا، في غياب واضح ومقلق للدور الأميركي ولقدرته على تغيير المعادلة هناك لصالح المعارضة السورية.

وبرافق ذلك تمكّن روسيا، على مشهد من دول أصدقاء سوريا كافة، من اختراق وتعطيل الإرادة الدولية في نصرة الثورة السورية، من خلال مواصلته إمداد النظام الجائح بالخبرات العسكرية والسلاح النوعي والدعم السياسي في المحافل الدولية لمساعدته على الاستمرار في فرض قبضته الحديدية على البلاد، ومتابعة حملته الهوجاء على الشعب السوري الذي أدخل نصف تعداده في دوامة التهجير والنزوح والقمع العنفي قتلا أو اعتقالا.

فالدبلوماسية الناعمة التي تمارسها إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما، والتي أودت بالحالة السورية إلى النفق المظلم الذي انتهت إليه، بحيث يتجرأ من قتل ما يزيد على الـ200 ألف من مدنيي شعبه، نساء وأطفالا وشيوخا آمنين، على الترشح لانتخابات رئاسية جديدة ليكون أول رئيس في العالم يحكم نصف شعب، ونصف دولة، وأشباه أحياء في الداخل المنكوب، بينما يطارد من بقي طليقا خارج أقبية معتقلاته بتهمة الإرهاب ودعمه.

والأنكى من ذلك تصريح السفير المفوّض الأخضر الإبراهيمي إثر رفع تقريره عن المفاوضات السورية المعطلة بين المعارضة والنظام، أن «ترشح بشار الأسد لدورة رئاسية جديدة من شأنه أن يعلن نهاية العملية السياسية»، دون أن يذكر في هذا المقام أن هذه المناورة الأسدية إنما هي طلقة الرحمة التي يطلقها وارث سوريا على ضمير المجتمع الدولي. وفي مقدمته الولايات المتحدة، التي تقف عاجزة أمام التغوّل الروسي وتهوّره في الدعم المطلق لبقاء الأسد، بل وتتجرّد من كل أدواتها التي من شأنها لجم هذا الدبّ الجائع الذي يقطر دم السوريين من طرفي فكيه.

من نافل القول إن باراك أوباما يدفع ثمن تهاونه في إدارة الأزمة السورية غاليا الآن في أزمة موازية اندلعت في أوكرانيا إثر إقالة حليف روسيا، فيكتور ياناكوفيتش، من موقع الرئاسة من قبل البرلمان الأوكراني، وتسلم المعارضة لزمام الحكم بما يناقض الإرادة الروسية في وجود رئيس هو من «صبيانها» في كييف، كما بشار الأسد في دمشق.

وقد أبدى الجمهوريون الأميركيون معارضة شرسة لمواقف أوباما وفريقه السياسي من الطريقة التي تعاطوا بها مع الملف السوري، ما أدى إلى انتشار الفوضى وانحراف مشهد الثورة من قضية تحرر وكرامة إنسانية ومشاركة سياسية خرج لها شعب أعزل في حراكه السلمي منذ ثلاث سنوات، إلى صراع «مدبلج» –على طريقة أفلام الرعب الدموية– بين الأسد ومنظومته الحاكمة من جهة، وبين مجموعات متطرفة، من القاعدة ومشتقاتها، نبتت كما الفطور السامة برعاية أمنية بحتة في مناطق الفراغ السياسي في سوريا.

وكانت وزيرة الخارجية الأميركية في عهد جورج دبليو بوش، كوندوليزا رايس، قد خرجت مؤخرا عن صمتها، وكتبت مقالا في جريدة الواشنطن بوست دعت فيه البيت الأبيض في واشنطن إلى «ضرورة استعادته لمكانة الولايات المتحدة في القرار الدولي التي تآكلت بسبب الإفراط في سياسة «يد الصداقة الممدودة» للخصوم على حساب الأصدقاء».

ورأت السيّدة الجمهورية صاحبة نظرية الضربات الاستباقية «أن غياب الإستراتيجية الأميركية النافذة في سوريا قد شدّ من عضد بوتين في الشرق الأوسط، وأن السعي الأميركي الحثيث من أجل الوصول إلى اتفاق نووي مع إيران لا يمكن أن ينفصل عن عنجهيات بوتين الأخيرة في القرم».

وفي عودة إلى الاحتفالات العالمية بإطلاق الشبكة العنكبوتية للمعلومات، أطلق تنظيم القاعدة في الأسبوع نفسه إعلانا مصوّرا لأول مجلة إلكترونية ناطقة باللغة الإنجليزية تتحدّث بصوته وبرنامجه على الشبكة العالمية، وتحمل المجلة اسم «Resurgence» أو «القيامة».

وتعتبر هذه المحاولة الأولى للقيادة المركزية في تنظيم القاعدة التي تنطلق بهدف التواصل مع المسلمين في الغرب ولا سيما في الولايات المتحدة الأميركية.

فصل المقال أنه في الوقت الذي انسحبت أميركا عسكريا من العراق «وتستعدّ للانسحاب في نهاية 2014 من أفغانستان» وتابعت انسحابها سياسيا من سوريا، فإن من يشغل مواقعها الآن وفراغها الأمني والسياسي الذي خلقته –بسبب غياب الرؤية الخارجية لسياسات أوباما وفريقه– هم مقاتلو القاعدة في نسختها الأخيرة: الدولة الإسلامية في العراق والشام.

واللافت أن الفيديو الدعائي للمجلة «القاعدية» يأتي صوت الداعية الإسلامي «مالكوم إكس» مدبلجا عبارة شهيرة له أطلقها في العام 1965، تقول: «تحدّثوا باللغة التي يفهمونها!»

عن «الجزيرة نت»

كارثة الاستقدام في السعودية والخليج

جمال خاشقجي

شاهدت الفيلم الأميركي الساخر The Campaign وهو ليس أفضل أفلام هوليوود، وبالتالي لا أنصح به، إلا إذا كنت مهتما بموضوع المقالة، وهو الصناعة والعمل والبطالة في السعودية والخليج، فهي تشرح ومن دون قصد من كاتبها حالا كارثية في سوق العمل عندنا، بقدر ما تصلح أيضا كمادة تعليمية تشرح بسخرية سوداء نظام الانتخابات الأميركية وعملية صناعة الساسة هناك.

لا يفارق الفيلم الحقيقة عندما يقول إن أصحاب المال الجشعين في الولايات المتحدة هم الذين يصنعون الساسة هناك، وذلك بتمويل حملاتهم الانتخابية من أجل أن يخدموهم لاحقا. ولنقد هذه الحقيقة عمد الفيلم للمبالغة، فالمرشحان المتنافسان على مقعد في الكونغرس، ويستخدمان أقذر الوسائل لتشويه بعضهما بعضا، بينما يمول حملتيهما في الوقت نفسه ومن دون أن يعرفا ذلك رجلا أعمال يخططان لضمان وصول أحدهما إلى المنصب المنشود، حتى يمرر قانونا يجيز بيع مقاطعة في الولاية بكاملها للحكومة الصينية، فيصبح من حقها نظاما نقل مئات الآلاف من العمالة الصينية الرخيصة إلى هناك، بما في ذلك أطفال، للعمل في مصانع يقيمانها بالشراكة مع الصينيين في تلك المقاطعة وفق أنظمة الصين. فلا يحصلون على حق الهجرة، ولا يتمتعون بقوانين العمل الأميركية التي تحدد حدا أدنى للأجور ورعاية صحية وحقوقا نقابية، فيبقون «واقفين» إلى ما لا نهاية، بينما يستفيد رجلا الأعمال الفاسدان، بخفض أجور الشحن الباهظة من الصين إلى أميركا فتتضاعف أرباحهما، كان ذلك حلمهما الجشع وغير الوطني لهجرة المصانع الأميركية إلى الصين بحثا عن العمالة الرخيصة، فابتدعا هذا الحل «غير الوطني واللاأخلاقي» بجلب العمالة إلى أميركا. وقد وظفا أيضا حشدا من الصحافيين وخبراء الاقتصاد الذين روّجوا للرأي العام حكمة هذه السياسة وأنها الحل الذي يخدم المواطن والاقتصاد الأميركي.

تعد الصورة السابقة غاية في «الخطأ» ومصادمة لكل قواعد الاقتصاد والوطنية في الولايات المتحدة، ولكن أليس هذا ما نفعله في بلادنا؟ عندما نقيم مصنعاً للمكيفات أو إطارات السيارات، فنجلب له كامل العمالة من شرق آسيا، إنني لا أصدر حكما سريعا هنا، ولكنني أطرح المسألة للنقاش، هل من فائدة تعود على الاقتصاد الكلي للوطن، وعلى المدى البعيد عندما أقيم مصنعاً في المملكة أو أي بلد خليجي، لا يدار بأيد وطنية، بينما في الإمكان أن نفعل مثل الشركات الأميركية والأوروبية، بالاستثمار وإقامة المصنع هناك في الصين أو إندونيسيا، أو حتى قريبا منا، في مصر أو تونس حيث تتوافر عمالة مدربة ورخيصة؟

في دول الخليج الست 15.165 مصنعاً وفق إحصاءات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية للعام 2012 وهو رقم ينمو باطراد، يعمل بها أكثر من 1.3 مليون عامل، كم نسبة المواطنين منهم؟ لم أجد الإجابة في إحصاءات المنظمة، ولكن لن يتجاوزوا 20 في المئة في الغالب، إنه وضع اقتصادي غير طبيعي، ولا يمكن أن يستمر مع زيادة عدد الطاقات الشابة المواطنة التي تريد وظائف وغير مستعدة للعمل برواتب العمالة الوافدة المنخفضة نفسها، تضاف إلى ذلك أسعار الطاقة المخفضة جداً التي تتمتع بها الصناعة، التي لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية هي الأخرى.

في الثمانينات الميلادية من القرن الماضي، رفعنا شعار «الأمن الغذائي»، فزرعنا الصحارى قمحا والأراضي الخصبة زهورا، وشعرنا بالفخر والزهو أن صدّرنا بعضها إلى هولندا، موطن زراعة الزهور، ولكن في مقابل «الأمن الغذائي» أهدرنا «الأمن المائي»، واستهلكنا مخزون أجيال قادمة من معين نضب، هو مخزوننا الاستراتيجي من المياه، فريب كيف فعلنا ذلك والماء أشح ما يكون حيث نحن، صحراء ورمال، ولكننا تنبهنا للخطأ، متأخرين كثيرا، ولكن أن تصل متأخرا خير من ألا تصل أبدا.

قبل أيام وفي برنامج تلفزيوني، قال وزير المياه والكهرباء السعودي عبد الله الحصين وبوضوح إننا بلد غير زراعي وما كان ينبغي أن نكون، وتعجب أننا بعدما أهدرنا مواردنا غير المتجددة من المياه الجوفية في زراعة القمح، ثم الأعلاف وأخيرا الزيتون، إذ زرعنا 13 مليون شجرة زيتون، وقال بسخرية مرة: «نحن لا نعرف الزيتون إلا بقدر ما يعرف الإسبان عن الفرق بين الخلاص والبرحي»، وهما من أشهر أنواع التمور السعودية، وتوعد هذا الوزير المناضل بأنه سيسعى جاهدا إلى استصدار قرار حكومي بمنع زراعة الأعلاف قريبا، مؤكدا أنها وغيرها ستتوقف لا محالة إن لم يكن بقرار حكومي حتمي، فستتوقف عندما تحصل الكارثة وتنضب مياهنا الجوفية غير المتجددة.

بالتالي بدأت الدولة وبشكل رسمي في تغيير وجهتنا من زراعة صحرائنا إلى زراعة هضاب إثيوبيا، حيث استثمرنا بلايين هناك ولا نزال نفعل وندرس مواقع أخرى لتكون «مزارعنا» خارج الحدود ضمن مبادرة حكومية تشجع ذلك لتحقيق «أمن غذائي»، على رغم أن ثمة من يرى أن هذه المشاريع تستلزم برنامجا موازيا لتخزين الغلال في المملكة، إذ إنه في حالات الحرب أو المجاعة يكون من حق الدولة المستثمر فيها وضع اليد على «المنتج السعودي» بغض النظر عن أي اتفاق مسبق.

فطالما قبلنا بذلك في الزراعة، لمَ لا نقبله في الصناعة، ما لم تكن هناك ميزة حدية كصناعة ذكية مجدية اقتصاديا حتى لو دفعت السعر الحقيقي للطاقة والعمالة المحلية. حان الوقت أن نعيد النظر تماما في استراتيجية التصنيع في المملكة ودول الخليج على أساس تقليص تدريجي لدعم المصانع بوقف أسعار اللقيم المخفضة ورفعها إلى الأسعار العالمية، وليس سرا أن ثمة حديثا في ذلك لخفض الاستهلاك المحلي للطاقة، تضاف إلى ذلك سياسة وزارة العمل السعودية التي تهدف إلى رفع كلفة العمالة الرخيصة، وعندما يحصل ذلك أو بعضه ستعجز كثير من المصانع عن المنافسة، وستخرج بالتأكيد من السوق، بالتالي فإن الأفضل أن يفعلوا ذلك «بيدي لا بيد عمرو»، فالجميع يعلم أن دول الخليج والمملكة تحديدا لا تستطيع تمييز أصحاب المصانع بهذه المعاملة التفضيلية إلى ما لا نهاية، فإن دعت المصلحة السياسية يوما إلى ذلك من أجل خلق طبقة وسطى وتوزيع الثروة، والاستثمار في التأسيس لخبرة في مجال الصناعة على أمل بأن تكون رديفا للناتج القومي القائم على النفط وصانعة للوظائف، فإن مصلحة سياسية أخرى تتعارض مع ذلك بدأت تتشكل وتضغط على الحكومات، تتمثل في البطالة وانخفاض مستوى الدخل والاستهلاك العبثي لطاقة لها قيمتها المضاعفة في السوق.

لا أدعو إلى التخلي تماماً عن الزراعة والصناعة فلا يبقى لنا غير إنتاج النفط وتصديره، إنما إلى البحث عن بدائل ذكية في المجالين، فالأولوية يجب أن تكون للمواطن السعودي والخليجي، ولمجتمع وطني متجانس، ومدن هانئة غير مزدحمة، قبل صاحب رأس المال الذي لا يهمه أن تمتلئ مدننا بملايين لا ينقطع سيلها من العمالة الأجنبية الرخيصة وملايين أخرى من أبنائنا العاطلين من العمل، إنه فيلم درامي حقيقي نعيشه وليس فيلما أميركيا ساخرا نتسلى به.

عن «الحياة» اللندنية